الجيش السوري يقضي على إرهابيين متجهين إلى القصير وآخرين حاولوا الفرار منها

■دمشق/ متابعات

قضت وحدة من القوات المسلحة السورية فجر امس عبر كمين محكم على مجموعة ارهابية مسلحة كانت متجهة من حسياء إلى مدينة القصير عبر موقع وادي السيل بالقرب من الطريق الدولي حمص دمشق.

ونقلت وكالة الانباء السورية سانا عن مصدر بالمحافظة قوله "إن القوات المسلحة دمرت خلال الكمين سيارة نوع بيك اب بما فيها من أسلحة وذخيرة وقضت على أربعة إرهابيين بداخلها".

إلى ذلك قضت وحدة من الجيش السوري على معظم أفراد مجموعة إرهابية غرب قرية الحسينية أثناء فرارهم من بلدة القصير بريف حمص في حين أردت وحدة ثانية عدداً من الإرهابيين قتلى ومصابين بالقرب من مدرسة وجامع أم الصخر شمال قرية الدمينة الشرقية.

وأشار المصدر إلى أنه تم القضاء على أعداد من الإرهابيين خلال عدة عمليات مركزة ضد أوكارهم وتجمعاتهم في خربة جمراح جنوب غرب حسياء وفي عقرب بريف الحولة وعند بيت صويص في تلبيسة وبالقرب من جامع مصطفى باشا بباب هود.

وفي ريف درعا ذكر مصدر عسكري إن وحدات من الجيش السوري تصدت امس لمحاولة مجموعات إرهابية مسلحة الاعتداء على عدد من النقاط العسكرية في بصرى الشام بريف درعا وألحقت في صفوفها خسائر فادحة.

وأضاف المصدر في تصريح لوكالة الانباء السورية سانا إنه تم إيقاع معظم أفراد المجموعات الإرهابية بين قتيل ومصاب وتدمير كميات من الأسلحة الحربية والعتاد كانت بحوزتهم.

من جهتها أفادت قناة "العالم" عن "مقتل متزعم ما يسمى بـ "لواء درع العاصمة" وعدد من أفراد مجموعته في منطقة "حرستا" في ريف دمشق في سوريا".

14 أكتوبر
14 OCTOBER
يومية - سياسية - عامة
www.14october.com
www.14october.com
الثلاثاء - 4 يونيو 2013م - العدد 15784

حل الشورى يعيد مصر إلى المربع الأول

نشرت صحيفة «واشنطن بوست» الأمريكية تقريرًا عن مجلس الشورى المصري، قائلة: إنه بات اليد العليا وصاحب القرار الأوحد في البلاد بعد أن تم حل مجلس الشعب في وقت سابق وانتقلت إليه الصلاحيات التشريعية كاملة.

ومضت الصحيفة تقول: إن التحولات والانعطافات للانتقال العثر والمتحجر الذي تلا ثورة يناير 2011 هي التي خولت مجلس الشورى الذي دائمًا ما كان مُهمشا ولم يتمتع مطلقًا بشعبية انتخابية فائقة هذا القدر من الاهتمام وجعلته في موقف غير متوقع بعد حل البرلمان، مما دفع لجنة صياغة الدستور الجديد الذي هيمن عليه الإسلاميون إلى إدراج بند بتسليم الصلاحيات التشريعية إلى مجلس الشورى حتى يتم انتخاب برلمان جديد.

وكما كان الحال مع مجلس النواب، يرى مجلس الشورى مصيره في أيدي المحاكم، خاصة وأنه من المتوقع أن يتم البت في شرعيته التي أجريت في إطار نفس القانون الذي بناءًا عليه تمت انتخابات النواب وتم حل مجلس الشعب من قبل المحكمة الدستورية لعدم شرعية هذا القانون.

وأوضحت الصحيفة أن التوقعات تحمل في طياتها إمكانية حل مجلس الشورى وربما جعل أعماله غير صالحة بما في ذلك الدستور الذي يدعمه الإسلاميون، وبذلك تعود العملية السياسية في البلاد إلى مربع رقم واحد.

وأشارت الصحيفة إلى أن خطوة حل مجلس الشورى من شأنها أن تدفع مصر إلى مأزق قانوني جديد ويمكن أن يؤدي إلى أزمة سياسية جديدة، منوهة إلى أن الكثير من انتقادات المجلس نابعة من شعبيته الهشة.

لافته الصحيفة إلى أن مجلس الشورى بات يمثل تحد كبير بين الإسلاميين والليبراليين والعلمانيين، خاصة وأن المجلس يحمل أغلبية مطلقة من الإسلاميين وهو ما يمكنهم من تمرير مشاريع قوانين مفضلة بالنسبة لهم وبالتالي تنفيذ أجندتهم الخاصة.

ويقول الليبراليون والنقاد أن الإسلاميين استغلوا المجلس كأداة قوية لإعادة هيكلة المؤسسات التي ينظر إليها على أنها معاقل للموالين للرئيس المخلوع «حسني مبارك»، وتمرير قوانين لفرض الشريعة الإسلامية تحت شعارات دينية مثل حظر بعض الفنون وتقييد المرأة.

قمع متظاهري تركيا وحشي ومشين

سلطت صحيفة «يديعوت آحرونوت» الإسرائيلية الضوء على تصريحات العالم اللغوي الأمريكي اليهودي الشهير ذى الآراء اليسارية القحة والناقد الدائم لإسرائيل «نعوم تشومسكي»، والتي انتقد فيها ممارسات الشرطة التركية الوحشية في حق المتظاهرين.

وأضافت الصحيفة أن عالم اللغة اليهودي الأمريكي «نعوم تشومسكي» يحتل المناشيتات الرئيسية بين الحين والآخر بسبب نقده الحاد لسياسات إسرائيل، إلا أنه وجه اليوم سهام نقده لحكومة دولة أخرى ألا وهي تركيا.

وتابعت قائلة: تعقيباً على محاولات قمع مظاهرات الاحتجاج ضد رئيس وزراء تركيا «رجب طيب أردوغان»، والتي أسفرت عن 1000 معتقل و1000 مصاب، أعلن «تشومسكي» اليوم أن تلك الأحداث تذكرنا باللحظات المخجلة والمشينة للغاية في تاريخ تركيا.

وأضاف «تشومسكي» في حديثه لصحيفة «حريات» التركية: «إنني استنكر الوسائل الوحشية التي انتهجتها تلك الدولة رداً على المظاهرات السلمية بميدان تقسيم في وسط إسطنبول»، مشيراً إلى أن المشاهد التي تأتي مؤخراً من تركيا تذكرنا باللحظات التاريخية المؤلمة.

وتابع قائلا: «يبدو أنهم عادوا لإرث الماضي رغم التقدم الذي سجلته تركيا في السنوات الأخيرة، ذلك التقدم الذي حظي بثناء من قبل كل من يهتم بمصلحة تركيا وشعبها».

وصل صداها إلى عدد من العواصم الأوروبية

تواصل الاحتجاجات بتركيا ضد حكومة أردوغان لليوم الرابع

■ انقرة/ وكالات:

تواصلت امس الاثنين الاحتجاجات في تركيا ضد حكومة رجب طيب أردوغان لليوم الرابع على التوالي، حيث شهدت العاصمة أنقرة والمدن الرئيسية، إسطنبول وأزمير وأضنة مواجهات بين الشرطة والمحتجين، ووصل صداها الى عدة عواصم في العالم ووصفت بأنها الأعنف في البلاد منذ سنوات.

وقال الرئيس التركي عبدالله جول للصحفيين أمس "إن المظاهرات السلمية جزء من الديمقراطية".. داعيا المواطنين إلى التزام الهدوء.. ومشيرا إلى إنه تم الالتفات إلى "الرسائل الضرورية" التي بعثتها الاحتجاجات.. وأنه يجب ألا يسمح لمجموعات خارجة عن القانون بالتدخل.

واتهم رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان حزب الشعب الجمهوري ومجموعات راديكالية إضافة الى جهات خارجية بالوقوف وراء التظاهرات والاحتجاجات التي اندلعت في تركيا خلال الأيام الماضية.

وقال إردوغان خلال مؤتمر صحفي عقده في اسطنبول اليوم قبيل توجهه الى جولة أفريقية يزور فيها المغرب والجزائر وتونس بأن بلاده تتعرض لمؤامرة داخلية وخارجية.. مشيراً الى أن ما حصل في تركيا في الأيام الأخيرة "ليس بسبب مشكلة الحديقة".. وأن أشجار الحديقة لن يتم قطعها بل سيتم نقلها.

ونفى حزب الشعب الجمهوري المعارض اتهامات أردوغان ونصحه باستخلاص العبر من كل هذه التطورات.

ونقلت الصحف التركية عن وزير الداخلية التركي محمد جولر قوله إن أكثر من 200 تظاهرة وقعت في 67 مدينة في مختلف أنحاء تركيا.

وكان أردوغان قد أعلن أمس عن عدم التخلي عن مشروع بناء ثكنة بميدان تقسيم بإسطنبول، رغم الاحتجاجات الشعبية العارمة.. وقال إنه اتخذ التدابير الضرورية "لتأمين سلامة المواطنين والممتلكات"، وطلب منهم التوقيف الفوري للاحتجاجات.

لكن البيان الصادر عن الرئيس عبدالله جول جاء مغايرا لأسلوب أردوغان.. فقد إعتبر غول أن الاحتجاجات وصلت "مستوى مقلقا" يتطلب من الجميع التحلي بروح المسؤولية لأن الاحتجاجات توسعت إلى مدن أخرى.. ودعا الشرطة إلى التعقل.

في غضون ذلك ساد الهدوء شوارع تركيا صباح اليوم الرابع بعد ليلة صاخبة من الاحتجاجات التي شهدها عدد من المدن التركية.. وأطلقت الشرطة التركية الغاز المسيل للدموع على محتجين في العاصمة أنقرة عندما تقدم نحو ألف متظاهر معظمهم من الشبان صوب صفوف الشرطة في ميدان كيزيلاي بوسط العاصمة وهم يرددون هتافات تطالب باستقالة رئيس الوزراء.

ووصل صدى احتجاجات تركيا الى عدة عواصم عالمية وتنوع المحتجين ضد أردوغان بين مغتربين أتراك معارضين لسياسات الحكومة التركية الحالية، وناشطين، وفئة ثالثة تعبر عن غضبها من تركيا ككل.

ففي اليونان، تظاهر نحو الف شخص من الناشطين اليساريين مساء أمس الاول أمام مقر القنصلية التركية في سالونيك "شمال اليونان" تعبيراً عن تضامنهم مع المتظاهرين الأتراك ضد حكومة أردوغان.

وفي العاصمة المغربية الرباط، استغل عشرات المتظاهرين مسيرتهم ضد الفساد أمس للتعبير عن رفضهم زيارة أردوغان إلى المغرب.

ومن جهتها تميزت العاصمة النمساوية بمسيرتها "الحاشدة" ضد اردوغان، حيث جال قرابة 1800 شخص مساء السبت في أنحاء فيينا دعما للمظاهرات التركية.

وفي بروكسل تجمع مئات المحتجين يوم السبت أمام البرلمان الاوروبي وطالبوا باستقالة أردوغان.. وأوضحت السياسية البلجيكية المحافظة بولدوك بيريا المولودة في تركيا انها قررت تنظيم الاحتجاج للتنديد بالطريقة التي قمعت بها الشرطة التركية المحتجين.

من جهتها حضت كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا الحكومة التركية على ضبط النفس في مواجهة الحركة الاحتجاجية، أما بغداد فأعربت عن قلقها من "التداعيات الأمنية" لأحداث تركيا ودعت أنقرة "للابتعاد عن العنف".

أما التصريح الأبرز فأتى من دمشق حيث نصحت السلطات السورية الأحد مواطنيها بعدم السفر الى تركيا التي وصفتها ب"غير الآمنة".. كما ندد وزير الاعلام السوري ب"الهمجية" التي يتم التعامل بها مع المتظاهرين في تركيا وطالب أردوغان ب"التنحي" اذا "كان عاجزا عن إتباع وسائل غير عنيفة".

وأعدت القنصلية السعودية في اسطنبول خطة طوارئ عاجلة، لضمان سلامة السياح السعوديين في تركيا، وسط أحداث الشغب التي تشهدها المدينة، خاصة في ميدان تقسيم، الذي يعد المقصد الأبرز للسائح السعودي، حسب ما جاء في صحيفة "عكاظ".

وأصبحت استضافة تركيا لدورة ألعاب البحر المتوسط خلال الفترة من 20 - 30 يونيو الجارى مهددة، بسبب المظاهرات والاضطرابات السياسية التى تشهدها البلاد.. ويدرس اتحاد دول البحر المتوسط، اختيار بلد آخر يستضيف البطولة، إذا ما استمرت الأوضاع السياسية فى تركيا على ما هى عليه خلال الفترة الحالية.

يذكر أن هذه الاضطرابات تعكس استياء متزايداً من تسلط رئيس الوزراء التركي، رجب طيب أردوغان، وحزبه العدالة والتنمية

كلمات

عبد الفتاح عبدالمنعم

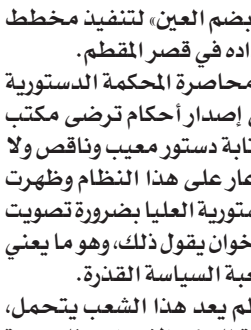

خوازيق «مرسي والإخوان» لشعب مصر

عندما انهار حكم مبارك فى 11 فبراير 2011 وتنحيه عن الحكم وتسليم أمور البلاد والعباد إلى المجلس العسكرى لإدارة شؤون مصر كنا وقتها نحلم بمصر جديدة ونعتقد أننا تخلصنا وللأبد من حكم القبيلة والعشيرة والأهل والشلة، وأن من سيدير البلاد بعد المجلس العسكرى سيختلف اختلافا جذريا عن نظام مبارك، وأن السيادة ستكون لشعب مصر، وأن ولاء من سيجلس على عرش مصر سيكون للشعب، وليس لحزب أو جماعة أو شلة، ولكن وبعد وصول جماعة الإخوان المسلمين للحكم شعرنا أننا أخذنا «خوازيق» كثيرة، أولها هو الإعلان الدستورى الأسود الذي أظهر بالفعل نية الجماعة لأخونة كل شىء في مصر، الخازوق الثاني هو إصرار مرشد الجماعة محمد بديع ونائبه خيرت الشاطر على حكم مصر.

خازوق الإخوان الثالث لشعب مصر هو إصرار الإخوان على التمسك بحكومة الدكتور هشام قنديل الفاشلة، والحقيقة أن منصب رئاسة وزراء مصر أكبر من إمكانيات وقدرات الدكتور هشام قنديل الذي تحول إلى سكرتارية للرئيس الإخوانى ومكتب الإرشاد، ولم يختلف دور قنديل عما كان يفعله رؤساء وزراء الرئيس السابق، والذى حول كل وزرائه إلى طاقم سكرتارية، والنتيجة أن كل شىء فى مصر لا يتحرك إلا بفضل توجيهات السيد الرئيس والسيد المرشد والسيد نائبه، وجميعهم شكلوا عصبة «بضم العين» لتنفيذ مخطط التمكين للجماعة الذي تم إعداده في قصر المقطم.

ثم يأتي الخازوق الرابع، وهو محاصرة المحكمة الدستورية العليا لإرهابها ولإجبارها على إصدار أحكام ترضى مكتب الإرشاد، ونتيجة ذلك كله هو كتابة دستور معيب وناقص ولا يليق بمصر، بل أصبح وصمة عار على هذا النظام وظهرت عيوبه بعد مطالبة المحكمة الدستورية العليا بضرورة تصويت الشرطة والجيش، لأن دستور الإخوان يقول ذلك، وهو ما يعني أننا نقوم بتوريط الجيش في لعبة السياسة القذرة.

إذن كثرت خوازيق الإخوان ولم يعد هذا الشعب يتحمل، والنتيجة ظهور حركات معارضة للحكم الإخوان مثل جبهة الإنقاذ، ثم جاءت حركة «تمرد» التى شعرت بجرم الجماعة فى حق مصر، وبدأت في جمع الملايين من توقيعات هذا الشعب على استمارة خلع مرسي من حكم مصر وللقضاء على «خوازيق» الإخوان، والسؤال الآن الذى ننتظر إجابته في 30 يونيو الجاري هل تنجح حركة «تمرد» ومن معها من القوى السياسية فى خلع مرسى كما حدث مع مبارك؟

احتجاجات بإثيوبيا تندد بالقمع

■ أديس أبابا / وكالات :

تظاهر آلاف الإثيوبيين في شوارع العاصمة أديس أبابا مطالبين بالإفراج عن معتقلين سياسيين، في أول احتجاج واسع النطاق ضد الحكومة منذ انتخابات عام 2005 التي أفضت إلى أعمال عنف قتل خلالها مائتا شخص.

وسار المتظاهرون في شوارع رئيسية بالعاصمة أديس أبابا، مرددين شعارات تطالب بالعدالة، واحترام الدستور ورفع بعضهم صورا لمعتقلين من المعارضة.

وتعد الاحتجاجات الأولى ضد حكومة رئيس الوزراء هيلامريام ديسيلين والذي خلف رئيس الوزراء الراحل مليس زيناوي، وتأتي بعد اعتصامات قام بها مسلمون الأشهر الماضية في العاصمة ومحافظات أخرى، لمطالبة الحكومة بعدم التضييق على حرية التدين وإطلاق علماء مسلمين اعتقلتهم.

ولم تسجل أي أعمال عنف التي سمحت السلطات بتنظيمها وتابعها عدد قليل من أفراد الشرطة.

وقال رئيس حزب سيمانياوي يليكال جيتاشيو الذي نظم الاحتجاجات إنهم طلبوا مرارا من الحكومة الإفراج عن زعماء سياسيين وصحفيين ومعتقلين آخرين اعتقلوا لاتهامهم الحكومة بالتدخل في الشؤون الدينية، وأضاف أن المتظاهرين يطالبون أيضا بوضع حد لمشكلات البطالة والتضخم والفساد.

وهدد جيتاشيو بتنظيم المزيد من الاحتجاجات إذا لم تحقق مطالب المتظاهرين في الأشهر الثلاثة القادمة، ولم يتسن على الفور الحصول على تعليق من المسؤولين بالحكومة.

وتتهم أحزاب المعارضة الإثيوبية الحكومة بالتضييق عليها، وتقول إن مرشحيها يتعرضون غالبا للترهيب في الانتخابات، ولا يضم المجلس التشريعي الذي يتألف من 547 مقعدا سوى عضو واحد من المعارضة.

ويشير منتقدون إلى قانون صدر عام 2009 يقضي بمعاقبة أي شخص ينشر معلومات تحرض على الإرهاب بالسجن لمدد تتراوح بين 10 و20 عاما.

وأصدرت محكمة إثيوبية العام الماضي أحكاما بالسجن لمدد تتراوح بين ثمانية أعوام إلى السجن مدى الحياة على عشرين من الصحفيين والمعارضين وآخرين بتهم التآمر مع متمردين للإطاحة بالحكومة.

وقالت لجنة حماية الصحفيين إن أكثر من عشرة صحفيين وجهت لهم اتهامات بموجب قانون مكافحة الإرهاب وتقول اللجنة إن اثيوبيا بها أعلى عدد من الصحفيين الذين يعيشون في المنفى في العالم.

ونظم المسلمون الذين يشكلون نحو ثلث سكان إثيوبيا ذات الأغلبية المسيحية اعتصامات في المساجد منذ العام الماضي متهمين الحكومة بالتدخل في الشؤون الدينية وسجن قياداتهم.

وتنفي إثيوبيا التي ينظر إليها الغرب على أنها حاجز ضد الإسلاميين في الصومال المجاور التدخل في الشؤون الدينية، وتقول إنها تخشى من تغلغل ما تصفه بالإسلام المتشدد في البلاد.

حول العالم

مقتل أربعة مدنيين وثلاثة من الناتو بأفغانستان

■ كابل / وكالات :

أعلن مصدر أفغاني وفاة أربعة مدنيين -بينهم امرأة وطفل- وإصابة ثمانية آخرين، عندما تعرضت سيارتهم لانفجار لغم أرضي في جنوب البلاد، بينما أفاد مسؤولون آخرون بمقتل ثلاثة من جنود حلف الناتو ومدني واحد السبت الماضي.

وقال المتحدث باسم حكومة ولاية أورزجان عبد الله همت إن أربعة أطفال وامرأتين كانوا بين الجرحى، وألقى باللوم على «أعداء أفغانستان»، وهو مصطلح يستخدم من قبل المسؤولين لوصف مسلحي حركة طالبان التي لم تعلق على هذه الأنباء.

وفي السياق ذاته قال مسؤولون إن ثلاثة من جنود حلف شمال الأطلسي (ناتو) ومدنيا يعمل معهم، قتلوا بأفغانستان في ثلاث هجمات السبت الماضي.

وتوضح هذه الهجمات التي وقعت حجم المخاطر التي تواجه جنود قوة المساعدة الأمنية الدولية (إيساف)، حتى بعد تكليف الأمن الأفغاني بجزء كبير من المهام القتالية، قبل انسحاب الناتو المزمع العام المقبل.

ولا تكشف إيساف عادة عن جنسيات القتلى، ولكن تمثل قوات الولايات المتحدة غالبية القوات في جنوب البلاد وشرقها.

على صعيد آخر تظاهر عشرات الأفغان من ذوي الاحتياجات الخاصة أمام مبنى الصليب الأحمر في مدينة جلال آباد شرق أفغانستان، احتجاجا على مسلحين هاجموا المبنى الأربعاء الماضي.

وخلف الهجوم قتيلا واحدا من حراس المبنى، في أول هجوم على منشأة الصليب الأحمر في البلاد منذ أن بدأت العمل هناك قبل 26 عاما.

وهتف المتظاهرون ضد مرتكبي هذا الهجوم الذي وصفوه «بعدم الإنسانية»، ودعوا الحكومة إلى توفير الحماية للجنة الدولية التي تساعد آلاف المعوقين في أفغانستان بتوفير الأطراف الاصطناعية وإعادة تأهيل ضحايا الحرب والألغام الأرضية.

ونفى زعماء طالبان أي تورط في الهجوم على مكاتب اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

مجهول يفجر نفسه بمركز للشرطة بإندونيسيا

■ جاكرتا / وكالات :

فجر مجهول يقود دراجة نارية نفسه في مدخل مركز للشرطة في مدينة بوسو بجزيرة سولاويسي وسط إندونيسيا.

ولم يخلف الهجوم ضحايا باستثناء مقتل منفذ الهجوم، حسب ما قال المتحدث باسم الشرطة في المدينة.

ونقلت وكالة الصحافة الفرنسية عن مصدر أمني قوله إنه يشتبه في أن منفذ الهجوم ينتمي إلى «جماعة إسلامية إرهابية» يقودها مبحوث عنه يسمى سنتوسو وسبق أن نفذت هجمات أخرى في المنطقة.

أما وكالة أسوشيتد برس فنقلت عن ضابط في الشرطة بالمدينة قوله إن المهاجم حاول الدخول إلى مركز الأمن وقاوم شرطيا منعه من ذلك، ثم فجر نفسه على بعد نحو 15 مترا من مدخل المركز، وقال إن عاملا في محيط المركز الأمني أصيب بجروح.

وقد دشنت إندونيسيا في السنوات الأخيرة حملة أمنية على من تسميهم «متشددين» و«إرهابيين» بعد هجمات وتفجيرات استهدفت أماكن عدة.

وكانت الشرطة دهمت العام الماضي ما قالت إنه معسكر لتدريب من تسميهم «متشددين إسلاميين» في غابة قريبة من بوسو، مما أسفر عن مقتل شخص واحد واعتقال آخرين.